

الثورة والصراع على السلطة

سورية: مقاربات منهجية

جمال الشوفي⁽¹⁾

الخلاصة

بين فرضية الثورة السلمية، وأخرى الثورة في تجلياتها كلها سياسياً و/أو عسكرياً، كما الثورة عنف وعنق مضاد، استدعاء التدخل الخارجي العسكري، وعدد متزايد ومطرّد من الفرضيات؛ وكل فرضية تدعي كفاية شرطها النظري في التحليل والأدوات، وتنافس البقية على سلطة التقرير والأحقية والقيادة؛ بين هاته وتلك تتكاثر وتنمو العشوائية والاضطراب والتخبط، في أوساط الشارع السوري كله لدرجة التحايز والقطيعة.

الثورة في سماتها وتجلياتها، في مراحلها وتموضعاتها، لا تستنفدها فرضية بعينها أو جملة نظرية و/أو أيديولوجية بذاتها، لتبرز موضوعات الصراع على السلطة، والسلطة بذاتها، وتباينات مضامين وأدوات كل منها، وفق مفهومات ومعايير: السلمية، العنيفة، الثورة، والمعرفة تحتاج إلى مراجعة نقدية مقارنة تحاولها الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة تستند إلى دراسة اكتمال شروط الثورة وأبعادها: المادية المتمثلة بالمصلحة العمومية حقوقياً ودستورياً، والمعرفية المتمثلة فكرياً وثقافياً، وما تلاقيهما سوى اللحظة الزمنية التي تتشكل معها درجة التغير والتمايز عن سابقتهما؛ وذلك مهما امتدت زمناً وتعاقبت مراحلاً، قد يكون إحداها، والذي لم ترغب به أبداً، التطرف بنماذجه كلها الفكرية والعسكرية والأيديولوجية.

(1) كاتب وباحث سوري

مقدمة

في تكاثر مدهش للفرضيات التي تحاول النفوذ إلى مسارات المسألة السورية، والبحث في حلولها المستعصية سياسيًا لليوم، يكاد يذهلك كم الوقائع والأحداث، بحيث تجد من الصعوبة بأن احتوائها جميعًا في نظرية واحدة، أو لنقل في محامل نظرية تشخيصية أو تحليلية متوافقة فيما بينها، فهي لليوم تشكل تزايد فوضوي وعشوائي غير قابل للانضباط في مسار ما، أو مسارات محددة، لدرجة التباين المفرط في الحدية يصل إلى درجة العشوائية والتعقيد غير قابل للحل.

سورية وهي تدخل في عامها العاشر تتباين حولها الفرضيات والنظريات، منها ما يأخذ النفس البشرية والفكر النظري للركون مرتاحًا خلف مسلماته النظرية و/أو الأيديولوجية الأولى، ومنها من يحاول السعي الحثيث في السبل المتاحة كلها للتفكير والعمل، ومنها ما يقود مرة أخرى إلى سياق التفكير وإعادة الصياغة مرة أخرى: أين نحن اليوم؟ وما السبيل للخروج من هذه الكارثة الكبرى؟ هل هي ثورة تتعدد مراحلها؟ أم محض صراع دموي عنيف على السلطة؟

سؤال يبدو «ساذجًا» في تناوله الأيديولوجي، حيث الانحياز إلى التبرير حاجة إلى الرضا عن النفس، فسيان إن بقيت تردد: إنها ثورة على الرغم من حجم الكارثة الكبرى فيها، أو إنها حرب على الإرهاب، مع الاختلاف الواسع بين نوع حامل إحدى هاتين المقولتين وأغراض كل منهما وأدواته، والمسؤولية التاريخية عن مجرياته الواقعية لليوم، وما يتباين بينهما من فرضيات عدة تحاول كل منها إرضاء غايتها المريحة في التحليل والاكتفاء عند حدود الرضا وتحميل المسؤولية للغير؛ لكنه أيضًا سؤال يتردد في الوجدان الجمعي للوطنية السورية، ما الحل؟ فما زالت تصطدم كل الفرضيات والنظريات والأسئلة أمام حواجز الواقع بثبوتته، بتناوبه، بشدة خلافاته، السياسية منها والأيديولوجية، لدرجة التحايز والتخوين بين محاملها كلها: السلمية والمدنية فيما بينها، وكلاهما مع العسكرة و«الأسلمة» أو ضدهما، وثمة من يحمل العسكرة من طرف دون الآخر، أو من الطرفين كليهما معًا (النظام والمعارضة) مسؤولية هدم الثورة واختطاف شعلتها، فهي التي ساقته إلى الحرب وأوغلت بها، مستقدمة معها معظم القوى العسكرية الإقليمية والدولية بجل فعاليتها سواء تلك الروسية-الإيرانية مع استمالة إقليمية تركية وفق معادلات جيوبوليتيكية شائنة تدشنها اتفاقات آستانة وسوتشي، إلى دول حلف الناتو وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة ترسيم معادلات النظام العالمي الجديد، المترافق مع محاولات استيعاب الفورة الروسية البوتينية من خلال البوابة السورية.

في سؤال الثورة ومسارها ونتيجتها، وحتى لا تنزلق «القدم» فكرياً في مسارات التحليل والتساؤل المعقد، سأجيز التسهيل والاستدلال على قاعدة أن المعقد هو بسيط مرفوع لأس، وبالضرورة والمبدأ، هي ثورة الكل المجتمعي، ثورة الشباب التواق إلى الحرية، إلى الإنصاف، والعصرية والحدثة، يحذوه الأمل والحلم بأن يصبح ودولته ووطنه المستباح عسكرياً وأمنيّاً وسياسياً لعقود، كما وتكفير وقيود دينية ومرجعيات مذهبية متعددة لقرون؛ أن يصبح دولة المواطنة والدستورية، دولة بمصاف الأمم الحديثة ذات سيادة، والسيادة سيادة الشعب حين يقرر عقد هويته الوطنية وشخصيته العمومية، سماها قبل قرون جان جاك روسو (عقد اجتماعي)، تعبر عنه ولا تستنفده أو تستعبده أو تنفيه.

من ثورة «الشعب السوري واحد» ودولة الحق والقانون التي دفعت لأجل تحققها دفعات متتالية من جيل الشباب السوري، حتى باتت مكاتب الأمم المتحدة ومنظماتها تحجز لها مكاتب وطوابق، توثق جرائمها بين ملفات معتقلين ومغيبين قسرياً ومهجرين وأطفال يتامى وبلا تعليم واعداد متزايدة من القتلى تجاوزت المليون، إلى صراع على السلطة، وليس فقط، بل تنازع إقليمي ومن خلفه دولي على مواقع متقدمة في خارطة العالم الجيوسياسية! من الثورة للصراع على السلطة، موجات متعاقبة في الثورة والحرية، تتباعد مواقعها الكبرى في ميادين متعددة الاستقطابات:

1. مواجهة أولى بين الدستورية وتداول السلطة السلمية ونبذ الفرقة الطائفية، تحت عنوان حق المواطنة المكفول للجميع من دون امتيازات السلطة لمواليها من دون غيرهم، هي مواجهة استرداد الدولة من نظام شمولي أحكم السيطرة على مقدرات الدولة كلها، ويرفض التنازل لأي مطلب شعبي منها، فباتت سورية اليوم بلا هذه أو تلك.
2. مواجهة أخرى جذرية بين قيم الحرية والعصرية والحدثة، بين موروث مكس من التأخر التاريخي وهيمنة العقل الغيبي متمثلاً بأقفاص الموروث الديني والطائفي، وما ظهر من صراع بينها وصل إلى درجة الدموية وتشريع القتل والقتل المضاد وإذكاء النزاعات الطائفية وتغذيتها. ليبلغ ذروته وحده الأعلى في التطرف ونمو كل أشكاله الخارجة عن سياق الثورة.
3. مواجهة سياسية أيديولوجية بين صنوف المعارضة السورية كلها بمرجعياتها الكلاسيكية القومية والماركسية والاسلامية، مع محاولة دائمة لإلغاء الطرف الآخر مترافقة مع ادعاء ملكية الحقيقة بالرؤية والهدف وقيادة الثورة.
4. مواجهة عسكرية دامية تعددت محاورها، محلية بين سلطة وفصائل منشقة عنها، وبينية بين فرقاء العمل ذاتهم سواء السلطوية منهم أو المعارضة، تمددت لتصبح إقليمية وعالمية بأذرع محلية قابلة للانفلات بكل لحظة لكارثة عالمية أو إقليمية، قال عنها كيسنجر

مبكراً في 2013، أحد أباطرة النظام العالمي الجديد ومؤسسيه، في حديث له مع الديلي سكيب» إن لم تكن تسمع طبول الحرب تدق فحكماً أنت مصاب بالصمم»⁽²⁾.

هدف الدراسة وأسئلتها المنهجية

ثورة سلمية، ثورة عسكرية، المدنية والدولة المدنية، تأخر تاريخي وفوات عقلي مجتمعي تاريخي، أسلمة وعسكرة، تطرف، إرهاب، حل سياسي، حل عسكري، صراع إقليمي، تكاثف في الصراع الدولي، مبادرات، مجالس، منصات، تكاثر مطرد في كل شيء فكرياً وسياسياً وأيديولوجياً ونفسياً ولغوياً، في موازاة التكاثر المطرد في المأساة والكارثة. فهل هي ثورة أم تنازع دموي على السلطة بدأ محلياً وتحول إلى تنازع إقليمي ومن ثم دولي على معادلات الهيمنة والسطوة دولياً؟ وهل ثمة معايير تفيده بنجاح الثورة إن استولت على السلطة وحسب؟ وبالجبهة المقابلة هل الاستيلاء على السلطة بعينها يمثل كفاية شرط الثورة أم مرحلة من مراحلها لازمة ما بعدها؟

في الدراسة الحالية ثمة محاولة لتقديم تصور متعدد الأوجه للثورة السورية، وجدل فرضيات الحل السوري، كل وفق أيديولوجيته التي يرى منها المسألة السورية، وفق إطار مقارن يحدد الزمن والإمكانات والنتائج والمراحل، مع طرح الأسئلة الموضوعية في هذا السياق وجدالها بالنتيجة، هذا مع الإدراك الضمني أن الواقع مازال منفتحاً على إمكانات وفتوحات نظرية لا تستطيع دراسة واحدة الإيفاء بها؛ لكن، لثقة في مقولة الإنسان المحاولة، أكرر ما سبق ذكره في دراسات سابقة، «العام 2011 لا كما قبله، ليس سورياً ومحلياً وحسب، بل دولياً وعالمياً أيضاً»، وهذا ما يستحق المحاولة تلو المحاولة مهما بلغت الصعوبات والتحديات.

في خلفية المشهد: محطات ومحاور

لم يكن أحد يتخيل حجم الكارثة التي ستحل بسورية بدايات انطلاق ثورتها، فمنذ 2011/3/15

(2)<http://www.dailysquib.co.uk/world/3089-henry-kissinger-if-you-cant-hear-the-drums-of-war-you-must-be-deaf.html>

لليوم ومسار الربيع العربي فيها بات يشكل محطات ومفارق تتزايد على صعيدي العنف والتشظي والهدر الوطني لمجموع إمكاناتها المادية والسكانية والشبابية: مئات الآلاف من المعتقلين، مقتل ما يزيد عن 511 ألف سوري (مع أن بعض الإحصاءات غير الرسمية يتكلم عن ضعف هذا الرقم)، وما يزيد عن 12 مليون بين نازح ومهجر داخلي وخارجي⁽³⁾، 2.8 مليون طفل سوري بلا تعليم⁽⁴⁾، ومليون طفل باتوا يتامى⁽⁵⁾، 83 بالمئة من السوريين دون مستوى خط الفقر، وتضرر 40 بالمئة من البنى التحتية للمدارس⁽⁶⁾، وسورية خارج التصنيف العالمي علمياً وتربوياً، وفي رأس قائمة الدول الأكثر فساداً بحسب معيار منظمة الشفافية الدولية⁽⁷⁾، والأكثر خطراً على الصحفيين، ولم تقف القصة بعد، أكننا نحتاج إلى كل هذه الدماء والضحايا؟

هذا بينما كانت مسارات الثورة السورية تمر بمحطات يكتنفها التداخل والتباين، فبين فرضية سلطة النظام بكونها حرب على الإرهاب، وكونها ثورة تعددت فرضيات حلها ومقوماتها بتعدد الأيديولوجيات والأحلام والأمانى التي حملتها، ثمة محطات طويلة ومتعرجة لا تستنفد الثورة في إحداها، ويمكن رصدها واقعياً:

1. التظاهر السلمي وثورة «الشعب السوري الواحد»، وبشكل متتالي أسبوعياً، وصلت في بعض المناطق لليومية بدءاً من جمعة «الكرامة»⁽⁸⁾، مطلبها الأساس دولة الحق والقانون والحريات. تلك التي أقر بها دولياً وعربياً بحق الشعب في مطالبه المشروعة في التغيير والثورة؛

(3) <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325524>

(4) <https://news.un.org/ar/story/2018/04/1006632>

(5) <http://syria.news/4f9383f813111712.html>

(6) https://www.unicef.org/mena/ar/حقائق_سريعة_الأزمة_السورية_تقارير_

(7) https://www.transparency.org/news/feature/cp_2019_global_highlights_AR

(8) https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world_ريغيف_وختموا_ب_«الكرامة»_السوريون_بدؤوا_بجمعة_الكرامة
_الدم

وهو ما تضمنته وثائق وبيانات الجامعة العربية الأولى⁽⁹⁾.

2. مرحلة الرجحان السلمية-العسكرية والتحول التدريجي للعمل العسكري وتشكيل فصائل الجيش الحر من العسكريين والضباط المنشقين عن الجيش⁽¹⁰⁾ الذي استخدم في قمع المتظاهرين واعتقالهم⁽¹¹⁾. مترافق هذا مع استمرار التظاهرات السلمية وعمل سياسي كثيف في أروقة المعارضة السورية تجلّى بتشكيل صيغة المجلس الوطني خارجيًا، والتي تطورت إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة⁽¹²⁾ وهيئة التنسيق الوطنية داخليًا⁽¹³⁾. هذا مع تحذيرات عدة من إمكان التحكم بالمسار العسكري ونتائج الخطرة الممتدة لزمن، والتي حاولها ياسين الحاج صالح مبكرًا: «القول أن الثورة اضطرت لحمل السلاح لا ينبغي أن يمنع، ومنذ الآن، التفكير في سبل مواجهة هذه المضاعفات والتخفيف من آثارها»⁽¹⁴⁾.

3. مرحلة التدخلات الإقليمية وتنامي التطرف والإرهاب، حيث ترافقت تدخلات حزب الله الطائفية والمليشيات الإيرانية⁽¹⁵⁾، مع تنامي الفصائل العسكرية ذات الصبغة الإسلامية⁽¹⁶⁾ وضمحلل وتآكل فصائل الجيش الحر واغتيالات قادتها الأوائل⁽¹⁷⁾، المرحلة التي تفاقمت فيها نزعتا الكراهية والعنف وتأجيج الصراع الطائفي والمذهبي وتعدد الجبهات

(9) د.م، أمانة شؤون الجامعة العربية، ملف وثائقي استرشادي حول سورية، جامعة الدول العربية، 2017/9/26، ص 6-30.

(10) <https://www.zamanalwsl.net/news/article/19899>

(11) د.م، «سوريا: 23 قتيلاً برصاص الأمن في «جمعة آزادي»»، المدينة نيوز، 2011/5/20.

(12) د.م، «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، الجزيرة نت، 2012/12/13.

(13) د.م، «البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية»، موقع هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، 2012/4/19.

(14) ياسين الحاج صالح، الثورة المستحيلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2017، ص 101.

(15) أحمد طلب الناصر، «المليشيات الطائفية: مفرخة إيران في سورية»، مع العدالة، 2019/3/10.

(16) وسيم نصر، «الفصائل الإسلامية والجهادية في سورية»، France-24، 2013/11/11.

(17) أمين محمد، «داعش بمدسة المشاة: الذاكرة تستدعي أبو فرات وحجي مارع»، العربي الجديد، 2015/10/10.

والمتحاربين⁽¹⁸⁾، وتراجع شبه كلي في التظاهرات السلمية، مترافق مع ظهور الفصائل الإرهابية المتطرفة دينياً متمثلة بداعش والنصرة⁽¹⁹⁾.

4. مرحلة التداخلات الجيوبولتيكية الدولية العسكرية التي دشنتها روسيا 2015/9، بإعلانها التدخل العسكري الجوي بداية في سورية لمدة أربعة أشهر، والمستمرة لليوم، والتي أتت على تهجير الداخل السوري والسيطرة عليه عسكرياً، فبحسب تقارير وزارة الدفاع الروسية ((أن أكثر من 63 ألفاً من العسكريين الروس، بينهم 26 ألف ضابط و434 جنرالاً، نالوا خبرات قتالية عملية في سوريا))⁽²⁰⁾. مترافق هذا مع التدخل الأميركي وحلف الناتو في الحرب على داعش شرق الفرات، وتوجه الأكراد فيها لتشكيل شبه حكم ذاتي مدعوماً من قوى التحالف ذاتها. وتبدأ معها مسيرة المحاور الجيوبولتيكية التي تشكلت على أرضية هذه التدخلات ونظرياتها السياسية ومحاورها العسكرية بين أستانة وجنيف⁽²¹⁾.

تعوز هذه المراحل الكثير من التفاصيل المتعلقة بأحداثها الكبرى والصغرى، وبوثائقها السياسية والتوثيقية، منوهاً إلى كثير من الدراسات والوثائق التي يمكن الرجوع إليها تفصيلاً في هذا الشأن.

الثورة والسلطة

ثمة فرضية أبستمولوجية مفادها: الثورة لحظة تغيير كلي تشكل خلاصة مسار تتكامل فيه أوجه التغيير المجتمعية عامة (السياسية والاقتصادية والمجتمعية والفكرية والثقافية) كجوانب مادية ومعرفية، ما لم تنتج جديداً، ومفارقاً ومغايراً، عما قامت لأجله سلسلة التغييرات هذه، لن تشكل فارقاً مجتمعياً، بقدر تغيير أحد شروطها فقط. فالتغيير على شكل انقلاب عسكري، هو الفوز بالسلطة لفريق على حساب آخر، والتغيير السياسي وحسب هو تسوية سلطوية على مستوى نظام

(18) د.م، «من يقاتل من في سوريا؟ أبرز وأكبر الفصائل المسلحة حالياً»، يورونيوز، 2019/10/16.

(19) فاتن الصمادي، وآخرون، «تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل»، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/4/19.

(20) https://arabic.rt.com/middle_east/964958 السورية استعاد 96.5% من الأراضي

(21) جمال الشوفي، «جيوبولتيكا الدوائر المتقاطعة: سورية في عالم متغول»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018/4.

الحكم، بينما الاقتصادي/السياسي فهو شكل إصلاحي ضمن البيئة ذاتها، وإن كان مجتمعياً فهو حالة تدريجية بفوارق زمنية بين الأجيال وتغيير القوانين العامة. فكيف إن اجتمعت مجموع هذه التغيرات في مشروع واحد؟

وفقاً لهذه الفرضية، التي سنحاول تعميقها أدناه، بغية محاكاة النموذج السوري، والوصول إلى مقارنة معرفية قابلة لفك الاختلاط والتداخل في مساراتها، وترقب منحنياتها وتعرجاتها وفق مراحل متعاقبة ومتعددة للثورة، أحد ممراتها الإجبارية الصراع العنيف والدامي على السلطة، وتطوراته الإقليمية والدولية، والمترافق مع صعود التطرف وتنامي المفرط الخارج عن الثورة وإمكاناتها، وذلك لاستعادة أحقية الفرض بأن الثورة التفاء لحظتها المادية على مستوى المصالح العامة للعموم مع الفكرية الثقافية ذات البعد الإنساني العام، حين ذاك تصبح متكاملة وقابلة لتحقيق الجديد، والاكتفينا بالإصلاح السياسي و/أو الاقتصادي ضمن البنية ذاتها، أو شكلاً من الصراع والتنازع على السلطة.

فتاريخ الثورات يؤكد ((أنها تؤدي غالباً الى تغيير تاريخي كالثورة الفرنسية، وتحدث الثورة غالباً في مجتمعات يسودها الاستبداد والفساد والظلم وتراجع أو انعدام حرية الأفراد))⁽²²⁾، ويتفق على تعريف الثورة مفهوماً كثير من الباحثين باختلاف أيديولوجياتهم، فالثورة ((تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد ويفترض أن يكون أفضل من السابق، ويفترض أن يكون التغيير فيها جذري وشامل))⁽²³⁾. هذا، بينما يرى عزمي بشارة الثورة كأحد أوجه النزاع على السلطة هدفه تغيير نظام الحكم واستبداله بأخر أكثر شرعية، فالثورة حسبه ((تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة))⁽²⁴⁾. وهذا محط جدل لليوم سورياً.

(22) لطفي، وفاء، الثورة والربيع العربي، اطلالة نظرية، مركز الشرق العربي للدراسات، 2012/5/20

(23) أبو عيد، عويس شيماء، 2019، مفهوم الثورة السياسية وثورات الربيع العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر.

(24) بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية الثورية، 2012، ط1، المركز العربي للدراسات، بيروت، ص 29.

في فرضية الثورة

يعد مفهوم الثورة مثيراً للمشاعر، السلبية منها والإيجابية، حيث تتبادر للذهن صور الغضب والهيجان الشعوري، وصور العنف والعمل المسلح الدموي، وما بينهما تواترات وانقطاعات، فمن حيث المبدأ يثير هذا المفهوم ((الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي، وبالضرورة الاخذ بعين الاعتبار، لأي تحليل سوسيولوجي، اسلوب تحريك التدايعات المعقدة لمصطلحي الثورة والثوري للمجموعات المختلفة في أزمنة وامكنة مختلفة))⁽²⁵⁾، ما يجعل موضوعه الثورة ليست وصفة جاهزة التقديم، بقدر ما هي موضوعات تحليل ونقد مستمرين.

حتى اليوم، لم تقدم صيغة نهائية في مفهومات الثورة وطرقها وأدواتها، تشكل خطة عمل واضحة ومحددة المعالم، تستند إليها قوى التغيير في المجتمعات بحيث تصل إلى نهاياتها بصورة واضحة ودقيقة، فحتى تلك الدراسات التحليلية والتشريحية التي تناولت تحليل الثورات التاريخية لم تصل إلى نتيجة نهائية وقطعية فيها. وإن كانت معظمها تركز على محاولة جادة وفعلية لدراسة الثورات العالمية المفصلية ومعطياتها ونتائجها التاريخية، ومن المهم القول هنا في توطئة أولى، أن تعدد صفات الثورات البشرية التاريخية وتنوعها ذو ملمح عام في تنازع البشرية على سلطات وأنظمة حكم أكثر عدالة، وأكثرها إثماراً هي التي تمس مصلحة البشرية عمومًا، وذلك تبعًا للقاعدة التي أرسى معالمها المعرفية الأولى أرسطو: «إن المصلحة التي هي مفيدة لشخص أو لمجموعة من الناس، هي الحامل الأعلى في الأمور السياسية»، وينبغي أن تكون كذلك.

ومع أن المصلحة ذاتها هي قاعدة التنازع السياسي والأيديولوجي التاريخية، وهي أهم أسباب قيام الثورات، لكن النقطة التي نرقمها بحثيًا هي التوافق الشرطي والتلاقي السياسي بين المصلحة العامة والمعرفة الإنسانية حين تعزفان معًا في تناغم عام؛ فالثورة ليست تغييرًا في شخوص الحكام سلطةً وحسب، ولا التعبير الانفعالي وإثارة الفوضى المشحونة شعوريًا، بل ((الإتيان بشيء جديد تقتضيه طبيعة الشؤون الإنسانية وتنتج عن تأزم الحياة الاقتصادية في المجتمع))⁽²⁶⁾.

تتباين الدراسات والأبحاث سواء منها النظرية الفكرية أم تلك السياسية والرقمية الحديثة

(25) برينتن، غرين، تشرح الثورة، 2009، ترجمة سمير الحلبي، ط1، كلمة للنشر، دبي، ص 24.

(26) زهير الخويلدي، الثورة العربية وإرادة الحياة: مقاربة فلسفية، (مكتبة المنهل الألكترونية، 2011)، ص 167.

حول تحديد موضوعة الثورة، من حيث مفهومها، آلياتها، طرقها، وبالضرورة تصنيفها وفق أطر وأيديولوجيات تتعدد في نظرياتها وطرق تطبيقها. حيث حمل التاريخ، خاصة الحديث منه، نماذج ثورية متعددة تفرقت في طرقها ونظرياتها من قبيل الثورة الإنكليزية أو الأميركية، الثورة الفرنسية، الثورة السوفييتية، منها ما شكل مفاصل عالمية لليوم، ومنها ما زال محط أخذ وجذب.

ثمة دراسات عدة تؤرخ وتدرس باستفاضة الثورات في تاريخ الشعوب المعاصر منها والقديم، وإن كان تناول هذه الدراسات لا يفترض التبني أو الإقرار بمنهجية واحدة أو صيغة ما لنجاح ثورة خلاف غيرها، وذلك تبعاً للفوارق الزمنية والمكانية المشار إليها منهجياً. بين هاته وتلك، ثمة ملامح تاريخية تعد مقوماً يبني عليه في كل زمن ومكان، هي وثائق مهمة في تاريخ الثورات يمكن تمييزها بين مفصل تاريخي محلي و/أو عالمي من حيث نموذج الحكم السائد وقدرته على إنتاج أفكار وأدوات عمل أكثر إنسانية وعدالة، إن لم تكن للمجتمع المحلي بذاته فللعوموم الإنساني. ففي إشارة مهمة لأشهر الثوار في العالم، ثمة نوعية تمثل نموذجاً فكرياً لرجل الدولة، لا رجل الاستحواذ على السلطة، للرئيس الأميركي أبراهام لينكولن إبان الحرب الأهلية الأميركية في قوله ((بفضل نبد الحقد تجاه أي أحد، وبالإحسان للمجتمع، وبالحزم في الحق، لننجز العمل الذي نقوم به لتضميد جراح الأمة، والعناية بمن تحمل عبء الحرب، وأرملته وابنه اليتيم، لنعمل كل ما يحقق السلام العادل والدائم، ورعايته فيما بيننا وبين الأمم قاطبة))⁽²⁷⁾.

وفي الضفة المقابلة، كان التمهيد للثورات وإقامة العدالة ليس بالضرورة أن يكون فكرياً مباشراً، ففولتير وديدرو وجان جاك روسو قد سبقت أفكارهم قيام الثورة الفرنسية بعقود، حيث إن مفهومات الحرية والإخاء والمساواة التي دشنت بها الثورة الفرنسية عصر الأنوار هي ذاتها كلمات جان جاك روسو ومفهوماته، والتي لم يكن يعلم وقتها أنها ستكون خلاصة الثورة بعد استنزافها لعقود ستة تقريباً، ((فلم يكن يدري أنه يدعو إلى ثورة، فلا نجد في مؤلفاته أية كلمة صريحة عن ذلك، ولكن ثورة حياته ومؤلفاته كانت تناقض النظام السابق للثورة في المجتمع والدولة، بحيث أصبحت هذه الحياة وهذه المؤلفات مبادئ عامة للحياة الجديدة))⁽²⁸⁾.

(27) الحسيني الحسيني معدي، موسوعة أشهر الثوار في العالم، (القاهرة: دار النهار، 2012)، ص 7.

(28) سلامة موسى، كتاب الثورات، (القاهرة: هنداوي، 2014)، ص 57.

في موقع آخر ثمة دلالات لأشهر الثورات في التاريخ المعاصر، بدءًا من الثورة الإنكليزية، مرورًا بالفرنسية والسوفييتية والثورات العربية وصولًا إلى الثورة الصناعية، والتي عدت من أهم الثورات في التاريخ، كون نتائجها انعكس على البشرية كلها لا على شعب واحد فقط؛ فبدايتها كانت مع الثورة الإنكليزية تاريخيًا وصولًا إلى ثورة التكنولوجيا في القرن العشرين⁽²⁹⁾. وبينها تذهب كثير من الدراسات للبحث في ثورات متفرقة كما في ثورات التحرر العربي أواسط القرن الماضي، ثورة الهند، الثورة العربية الكبرى، نماذج التحرر في أميركا اللاتينية وغيرها كثير.

هنا من المهم التأكيد أنه سواء أتت الثورات بأنظمة حكم جديدة أو أحدثت تغيرات كبرى في التاريخ، فإن الدراسات معظمها وصلت بالنتيجة إلى الإقرار بشروط ومحددات عامة، أهمها:

1. الأسباب والنتائج، وأثر الثورة في التغيرات المحلية على مستوى شعب بذاته، وتجلياتها المستقبلية على مستوى التاريخ البشري.
2. طرق العمل الثوري وأدواته التي تأتي بالنتيجة بأقل التكاليف المادية والبشرية الممكنة، ليرز سؤال السلطة ونظام الحكم في هذا السياق سؤالاً جوهرياً ومفصلاً تاريخياً.
3. التأسيس على أرضية الحركة الديموقراطية الغربية التي تتيح مجالاً واسعاً للحراك السلمي على أرضية الحقوق والحريات التي أسستها ثورات عصر الأنوار.
4. الدراسات الحديثة معظمها استخلصت نتائجها وتوصياتها بغية تجاوز الكلفة المادية والبشرية الباهظة للثورات، وذلك على أرضية الإحصاءات الدموية التي تكبدتها الثورات الأوروبية في القرن التاسع عشر، مضافاً إليها الكلفة البشرية الهائلة للحربين العالميتين في نزاع الأمم على سلطة العالم.

لتبقى الثورة وفرضياتها وسؤال السلطة محط شك واستدلال، وليبقى معها سؤال الثورة السورية في هذا الجزء محط محاولة نظرية عليها تأتي بنتائج مختلفة عما نعيشه حتى اليوم.

(29) صلاح الإمام، أشهر الثورات في التاريخ، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011)، الباب 14.

بين السلمية والعنف

يذهب دعاة فرضية العمل السلمي والمدني إلى أن الثورة السورية أكلتها «العسكرة» و«الأسلمة»، وهم صادقون وجدانيًا على الأغلب، لكن هل هذا كل شيء؟ فقد تعززت هذه الفرضية بعد نجاح التظاهرات في الجزائر والسودان العام 2019، ولكن قلما قاربت هذه الرؤية المقاييس الواقعية المقاربة للمسألة السورية، فالقاعدة الذهبية التي تحصي كفاية ((مشاركة 3.5% من السكان مشاركة فعالة في الاحتجاجات تضمن حصول تغيير سياسي حقيقي))⁽³⁰⁾، بينما تظهر إحصاءات التظاهر السلمي السوري أرقامًا ونسبًا أعلى من هذه بكثير، وبتواترات زمنية متتالية⁽³¹⁾، ومع هذا لم تنجح الثورة السلمية. وفي خلفية الدراسة، هناك تمايز بين أنواع المقاومة السلمية والعنيفة أظهرت نتائجه أن ((أنشطة المقاومة اللاعنفية الرئيسية حققت نجاحًا بنسبة 53%، مقابل 26% لفعاليات المقاومة العنيفة))⁽³²⁾، وذلك لسببين رئيسيين:

1. المقاومة اللاعنفية تعزز من شرعيتها المحلية والدولية وتشجع على مشاركة أوسع نطاقًا.

2. عدم تمكن السلطات تبرير الهجمات المضادة ضد المقاومة السلمية بسهولة مقارنة بالسلطة، ف((العنف الذي تمارسه تلك الأنظمة ضد حركات المقاومة السلمية غالبًا ما يؤدي إلى نتائج عكسية ضد هذه الحكومات))⁽³³⁾، وهذا ما يمكن تلمسه وضوحًا في نماذج سيطرة الفصائل المسلحة الإسلامية من جهة، والمتطرفة من جهة أخرى، على مناطق واسعة من سورية، وخروج التظاهرات ضدها من أهالي المنطقة ذاتها، فحيث ساد لون واحد من السيطرة العسكرية وبصيغة أيديولوجية وحيدة، قل التعاطف الشعبي معها في مناطق سيطرتها (بمثل الغوطة، وحلب، والرقعة وغيرها) كمشابهتها في مناطق النظام، وذلك مقارنة بالتظاهرات السلمية. ومع هذا لم تثبت الفرضية السلمية فعاليتها في مفاوضات جنيف الأولى السياسية، والتي قادتها المعارضة السياسية السورية ولم تأت بنتيجة لليوم، وذلك قبل التطور الكبير في حالة العسكرة. فهل تنتهي المسألة والفرضية هنا؟

(30) ديفيد روبسون، «القاعدة الذهبية لنجاح الثورات الشعبية»، 17، BBC Arabic، 2019/5.

(31) ما وراء الخبر، «تواصل التظاهرات السلمية في سورية: تقرير أخباري مصور»، شبكة الجزيرة الإخبارية، 2012/9/17.

(32) عادل رفيق، «لماذا تنجح المقاومة المدنية»، المعهد المصري للدراسات، 2017.

(33) عادل رفيق، المرجع السابق نفسه.

يذهب أصحاب رؤية العمل العسكري والثورة العسكرية إلى أن دعاة السلمية رومانسيون، وربما انتهازيون، وأنه لا يمكن إسقاط النظام إلا بالعمل العسكري والتدخل الخارجي أيضًا، وهم واقعيون نسبيًا، أيضًا بالمقارنة بمجريات الحدث العام في سورية لليوم، ومع هذا لم يسقط النظام بالعمل العسكري كما السلي قبله، ولم يحدث التدخل العسكري الخارجي، بل تحولت سورية إلى مستنقع لشقى صنوف الحرب المعلن منها والباطن. وهذا ما يحيل إلى دور المؤسسة العسكرية في تحويل الحالة السلمية إلى عسكرية عنفية فد(موقف المؤسسة العسكرية من النظام «مؤيدة، محايدة، معارضة»، على اعتبار أنها تشكل حجر الزاوية في نجاح أو فشل أي ثورة وأداة مهمة في الثورة للإطاحة بالنظم المستبدة)⁽³⁴⁾، ليبز دور المؤسسة العسكرية السورية بتحويل سورية إلى ساحة حرب مفتوحة على الدمار من كل جوانبه حين وقفت ضد التظاهرات السلمية، أدت إلى انشاقات متتالية فيها فردية وجماعية، استدعت تدخلات عسكرية خارجية عدة، وهذا خارج عن الثورة سواء بصيغتها السلمية، أم بصفتها مسألة تختص بالشأن المحلي السوري فحسب؛ لتتحول المسألة السورية إلى حالة صراع عسكري محلي وجيوسياسي في تقاسم مواقع السيطرة والسلطة عبر لقاءات أستانة، والمثلة بالفصائل العسكرية المتنازعة على الأرض بحسب تصريحات المسؤولين الروس⁽³⁵⁾، وإن كانت آنية لم تنته بعد، حتى لحظة الكتابة هذه، في محاور إدلب وشمالي غرب سورية وشرقها، وكل هذا بعيدًا عن الثورة وفرضية نجاح النزاع السلي عن العنفي بنسب معينة إحصائية، بل تظهر المسألة السورية حجم الاختلاط بين طياتها.

بين هاتين الفرضيتين، تتباين فرضيات العمل السياسي المعارض بين الانزياح إلى هذه وتلك، وتمارس كل صنوف «التقية» والمواربة وعدم الوضوح، كما التشدد في خوض غمار إحدى الفرضيتين علنًا أو سرًا؛ لتتكاثر الفرضيات وتنمو العشوائية والتخبط ويخوض الجميع في تصعيد لغة الخطاب المضاد والعنيف أيضًا. فالتحول من الثورة إلى النزاع على السلطة، مترافقًا مع العمل العسكري يؤدي إلى تغيرات عدة في سياقات الثورة وحركة التغيير المنشودة، فإن كان أحدها إخراج شريحة واسعة من الجمهور من معادلة الصراع هذه لأسبابهم: الخوف من الحرب، رمادية الرؤية، مناهضة العنف، أيًا يكن، لكن النقطة الأبرز فيها فقدان العمل السياسي فاعليته في مجرى الأحداث، وتحوله إلى تابع لنتيجة الحرب فد(النظرية الحربية أو النظرية الثورية لا تبحث إلا في تسوية العنف، بوصفه عنفًا،

(34) بدر حسن شافعي، «محددات نجاح الثورات»، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 3.

(35) د.م، «موسكو: المعارضة الموجودة على الأرض ستشارك في اجتماع أستانا»، RT Arabic، 2016/12/23.

فإنها لا تعود نظرية سياسية، بل نظرية مضادة لما هو سياسي⁽³⁶⁾. لتبدو هذه النقطة محطة مهمة في مسار الصراع السوري لم تأخذ حقها في الدراسات والبحث المنهجي بقدر حدية التأييد أو الرفض المطلقين.

بين السلطة والثورة، مقاربات معرفية

يذهب بعضهم إلى القول بأن ليس لدى سلطة النظام حل سياسي يقدمه، وهذا قول يبدو أكثر واقعية من غيره، ((فالحكم بالعنف يعني ان السلطة قد ذهبت))⁽³⁷⁾، إلا أن استمرار قوى المعارضة باستخدام شرعية السلاح في مناطق نفوذها أفقدها سلطتها السياسية بشكل مماثل للنظام أيضاً. كما انتشر فوضى التحكم في مناطق الصراع السورية كافة من خلال قوة السلاح، لم يولد سلطة سياسية قابلة لأن تكون بديلاً من النظام الذي فقد سلطته السياسية فعلياً عند تبريره حله الأمني والعسكري، ف«السلطة التي تنبع من فوهة بندقية»، بحسب ماوتسي تونغ، تمثل سطوة القوة، ولا تنتج سوى القيادات الكارزمية وأكثر أشكال الطاعة اكتمالاً، فلا تحكم لغة السلطة وتأمرك قوة ((إلا بمساعدة من تحكمهم، أي بفضل مساهمة الأليات الاجتماعية القادرة على تحقيق ذلك التواطؤ الذي يقوم على الجهالة))⁽³⁸⁾، لكن لا ينتج السلطة السياسية في أبسط تعريفاتها، وهي كيفية إدارة الحكم.

الكل يبحث عن تغيير القادة أيديولوجياً، أو ترسيخ منطقة نفوذ عسكري عبر بندقيته وما تصل إليه قوته النارية، بحيث تحولت معها مسار المفاوضات السياسية، من مفاوضات على هيئة الحكم الانتقالية بوابتها مقررات جنيف1، ولاحقاً انتقال سياسي بحكومة انتقالية بالقرار 2015/2254 لمجلس الأمن، إلى مسارات آستانة وسوتشي التفاوضية العسكرية على مناطق النفوذ والسيطرة العسكرية، مستبعدة بذلك أهلية قوى المعارضة بوصفها نظاماً سياسياً يمثل سلطة ثورة سياسياً بقدر التنازع على أماكن النفوذ العسكري، لدرجة وصلت بالمفاوضات إلى استبعاد فريق العمل

(36) حنة أرندت، في الثورة، ط 1، عطا عبد الوهاب (مترجمًا)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 24.

(37) حنة أرندت، في العنف، إبراهيم العريس (مترجمًا)، ط2، (بيروت: دار الساق، 2015)، ص48.

(38) بير بورديو، الرمز والسلطة، عبد السلام بنعبد العالي (مترجمًا)، ط3، (الرياض: دار توقيال للنشر، 2007)، ص 61.

السياسي من طرفي النظام والمعارضة العسكرية كليهما، كما في لقاءات سوتشي بين بوتين وأردوغان، وتحويلهما فقط إلى أدوات تنفيذ في صراع المحاور العسكرية؛ ليتراجع بذلك المشروع الوطني السوري في التحول الديمقراطي من مسار باتجاه دولة وطنية تحكمها السياسية كثقافة وسلوك بشري محكوم بالأهلية والقبول، إلى موضوعة في تبادل الأراضي ومناطق السيطرة، وتأجيج العنف المستمر إلى ما لا نهاية.

هذا التحول في مسار المسألة السورية، ولد مزيداً من الفجوات والتباينات في هيكلية المعارضة السورية، وأدخلها، كما النظام، في مسار النزاعات الإقليمية والدولية العسكرية الجيوسياسية، وحولها إلى أدوات سهلة الاستثمار في المعادلة الإقليمية باستثمار موضوعة الإرهاب أيضاً، الإرهاب الذي ليس هو جوهر العنف فقط، بقدر ما هو الفعل التآكلي والمفتت للمجتمع عندما تغيب السلطة عن فعلها السياسي وتهزم أمام العنف، ف((الإرهاب هو شكل الحكومة التي تحل في السلطة حين يكون العنف، بعد ان دمر كل سلطة، رافضاً التنازل عن مكانه، بل على العكس ظل مخضعاً كل شيء لسيطرته))⁽³⁹⁾، حتى وصل المجتمع السوري بتعييناته الداخلية كلها إلى مجتمع مفتت اجتماعياً، وقابل للانكسار بكل اتجاه ممكن.

هذا بينما بقيت المفاعيل السياسية للمعارضة غير قادرة على اتخاذ مسار استراتيجي مختلف في تفكيك المقولات العنيفة وطرق ممارستها، ما أوقعها فعلياً في شبك التعقيد العالمي الروسي والأميركي وتنازعهم السياسي والدولي باستثمار كرهه لموضوعة الثورة السورية، فمنها من شارك سياسياً ولفظياً جبهة النصرة المتطرفة دينياً، ومنها من أيد اجتثاث العلويين والأقليات، ومعظمها عمل وفق مشروعيتها «الثورية» حتى لو فني فريق آخر، ومنها من اعتبر شرعيته «الثورية» مطلقة ومارس الخطف والتعسف في مناطق سيطرته ضد قوى المجتمع المدني (أشهرها اختطاف مجموعة فريق رزان زيتونة لتوثيق الانتهاكات بالغوطة الشرقية بيد فصيل جيش الإسلام)، والمجتمع المدني مصدر الحكم والتشريع والذي كانت لأجله الثورة، بل مصدر كل سلطة. ومنها من رفض أنماط العسكرية كلها، واكتفى بحلم سلميته المتأكلة سلفاً، هذا بينما بقي النظام على مقولته في محاربة الإرهاب ومعادلة القوة العسكرية وترهيب كل معارضيه، وتهجير الشعب. هذه التناقضات بددت وتبدد حتى اليوم أي جهد ثوري أو سياسي للوصول إلى مفاعيل التغيير السياسي اجتماعياً ومحلياً، وما يمكن أن يبني عليه دولياً في السياق ذاته.

(39) أرندت، في العنف، مرجع سابق، ص 49.

السلطة والعنف في تناقض دائم، والعنف ليس مقوضاً للسلطة فقط، بل طارداً لكل عمل سياسي أو مدني؛ وبين تجليات الثورة ومحدودية النزاع على السلطة تبرز المفارقة البينة بين قيم الحرية القادرة على تحديد الأهداف ومراحل تحققها، وضياها وتشتتها خلف نظم الاستحواذ وصراع تتحدد أهدافه بحسب الفاعلين فيه سياسياً وعسكرياً وغاياتهم ومصالحهم. فالتناقض بين الحرية والقواعد الاجتماعية كما السلطوية السياسية هو المعيار الفارق بين الثورة والوصول إلى السلطة كإحدى مراحلها وحسب. فإن كان هدف أي ثورة هو تغيير نظام الحكم من سلطة امتلكت مقومات وشروط الثورة ضدها والانتقال إلى نظام بديل يكون أكثر عدالة وإنصافاً وتحقيقاً للحريات، فإن الاستيلاء على السلطة أمر مختلف عن هذا كله، سواء بانقلاب عسكري، أم بفرض سلطة واقع بأيدولوجيا وحيدة، كما في التجربة السوفياتية تاريخياً ذات اللون الواحد ودكتاتورية الحزب ملغية الحريات والديمقراطية، كما في تجارب السلطات المحلية المتفرقة في بعض المواقع والمدن السورية.

المفارقة هذه هي الاختلاف بين إنصاف مظالم البنى المجتمعية المنفعلة بالثورة، كهدف للثورة غايتها الحرية والكرامة والدستورية، أو تحولها لأدوات تنفيذ في معادلة الوصول للسلطة فقط، قابلة للتخلي عنها وعن مشروع ثورتها التي قامت لأجله، عند تحقيق المصلحة منها أو تركها تواجه مصيرها أمام طرف النزاع الآخر عند عدم تحققها، وهو ما جرى في المدن السورية معظمها، حين كانت السلطة بذاتها الهدف وحسب.

ممارسة السلطة هي بناء نموذجها المعرفي والاجتماعي والثقافي على أرضية العقد الاجتماعي بين مجموعة بشرية مختلفة في الأهواء والأذواق والأفكار والرؤى والمشروعات السياسية، لهذا كانت السلطة هي إدارة مقومات المجتمع والدولة وفق نموذج معرفي متكامل الأوجه، بحيث تتحول إلى رمزية قابلة للحوار والتواصل والاستدلال والتداول السلمي أيضاً ف((السلطة الرمزية هي سلطة بناء الواقع وتسعى لإقامة نظام معرفي))⁽⁴⁰⁾. إلا أن افتراضها بديلاً قابلاً للنزاع في نموذج عنفي يجعلها تختصر وتختزل كامل مهماتها التغييرية في أدوات لفرض السيادة وإعطائها صفة المشروعية. وما التمييز بين سلطة وأخرى إلا في مدى قدرتها على تمثيلها القيم المعرفية والفكرية التي أنتجتها كمحصلة للحركات الثورية، وإحداثها أو إسهامها في مجرياتها بشكل يحقق الحرية والعدالة بخلاف سابقتها، وإلا فستتحول إلى نموذج من الاحتراب والتنازع على قوة الإكراه وتنفيذ الأمر، ف((عناصر عمل جسد السلطة، تمارس على الأجساد، تخترق الأجساد، تستثمر الأجساد، بل أن حرمتها تأخذ شكل التحام

(40) بورديو، مرجع سابق، ص 61.

جسد بجسد، انه التحام الماديات العارية التي لا تفصلها حواجز⁽⁴¹⁾.

عند هذه الحدود تبرز تساؤلات ومفارقات عدة، تتمثل وتتجلى في أسئلة المعرفة حول كل من الثورة والسلطة، فما لم تحظ الثورة بالسلطة فكل تضحياتها تذهب هباء، لا بل تكرس سلطة النظام الذي وقفت ضده بصور أكثر قسوة وتسلط. وإذا نجحت الثورة، ولم تمارس سلطتها المعرفية التي تؤهلها، ومن خلفها المجتمع برمته، لممارسة السلطة السياسية بطريقة مختلفة عن سابقتها، ستعيد إنتاج النظام السابق، ولكن بأدوات أخرى مختلفة، وإذا بقيت الثورة رهينة التنازع على السلطة تفقد مقوماتها وشروط تقدمها واستمرارها، ويبدو هذا حتى اليوم الفصل الأكثر اتساعاً في المسألة السورية.

إن أحد أهم تجليات نزاع السلطة هو التنازع الأيديولوجي (بصنوفه كلها) حول مسارات الثورة في الحالة السورية، ومآلاتها، باترة التواصلية والحوار دلالة على نضج بنى الثورة في ممارسة السلطة كحالة معرفية تستند إلى رمزية الحق والقانون وقيم الحرية العامة والخاصة، في مقابل تحويلها إلى محطات تخوين وإدانة للأطراف المختلفة في الرأي على أرضية الاختلاف الأيديولوجي وتنازع الأحقية «الثورية»، وصل إلى حد القطيعة والصراع بالسلح والقتل والآتين بالممارسات ذاتها التي قامت من أجلها الثورة. لتشكل أهم مخفضات التكون في الواقع كرمزية للثورة تعاني اليوم إرهابات التنازع كلها في سير كارثة كبرى للتغريبة السورية وثورتها شبه القتيلة لليوم، وفق قواعد علاقة القوة وممارسة السلطة بالإكراه.

في الجهة المقابلة لو فرضنا جدلاً أن المعرفة تصنع بمفردها الثورة، لكان الشعب الفرنسي مثلاً أنتج عقده الاجتماعي في دولة الحريات العصرية من دون الحاجة إلى ثورة قام بها المستضعفون والمظلومون والمسحوقون ((فروبيسيير لم يكن ينام وتحت مخدته العقد الاجتماعي))⁽⁴²⁾، وهذا ليس موقفاً ضد المعرفة، بل حدها السياسي في إعادة صياغة المجرى والمحتوى العام بكلية تناقضاته، والإسهام في بناء مؤسسات المجتمع القانونية والقضائية والدستورية، وعدم الاكتفاء بامتلاك حق القول والتنظير فقط، كحق سلطوي من نوع مختلف يحملها المفكرون الشموليون كموجهي الضمائر ومنتجي خطاب «الحقيقة» بختامه ممثلة بأدوات ونظام السلطة ذاتها.

(41) عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو: المعرفة والسلطة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1994)، ص 52.

(42) العيادي، مرجع سابق، ص 24.

بين سلطة وأخرى وأدوات تشكل كل منها، تتحدد أليات العمل السياسي أو الثوري في هذه السلطة نتائجاً لعقد اجتماعي توافقي أو محض سيطرة احتكارية لها فد(أي سيطرة يسعى إلى إرساء إدارة مستمرة يحتاج من جهة أولى إلى توجيه السلوك الإنساني نحو طاعة أي سيد يزعم أنه صاحب القوة الشرعية، وبالنتيجة الاستحواذ على الخيرات المادية اللازمة في كل الأحوال لممارسة العنف الطبيعي))⁽⁴³⁾، وهذا ما يتناقض تمامًا مع مقومات العمل الثوري التي قامت به الثورة من أساسها ضد سلطة بذاتها، لتسقط في فخ سلطة أخرى نتيجة لنزعة الهيمنة التي تفرضها المشروعات السياسية صاحبة النزعة التسلطية والأيدولوجية وحيدة الاتجاه، العاملة على إلغاء حرية المختلفين عنها توجهاً، أو ما نسميه تاريخ الدكتاتوريات والهيمنة الأيدولوجية، فد(أن تكون حرّاً يعني أن لا يكون مصيرك محكوماً بالكامل من الخارج))⁽⁴⁴⁾، لتتساءل مجددًا أين كانت قوى المعارضة السورية والسلطات السياسية والعسكرية التي تشكلت على أرضيتها بعددها التكاثري المشوب، وأكاد أجزم برغبتها امتلاك السلطة دون غيرها، ومبرها أن نجاح الثورة يكمن أولاً في إسقاط النظام واستلام دفعة السلطة، لتسقط تلقائياً أمام نموذج إدارتها لسلطات الأمر الواقع التي لم تنتج سوى سطوة القوة كما النظام ذاته.

استنتاجات وخلصات

أيدولوجيتنا الصراع حتى اليوم في سورية: الأولى المتمثلة بأنها ثورة مهما تقلبت وتغيرت معادلاتها الواقعية، وانزاحت عن أهدافها بتدخلاتها وكم ضحاياها، بدأتها قوى الثورة السلمية التي عطلت مفاعيلها ودخولها بممرات إجبارية في العسكرية والعنف، ولا تملك لليوم سوى مقررات جنيف المتأكلة نسبياً بحكم العنف المحلي والدولي ذاته، والثانية في أنها حرب على الإرهاب والتطرف مثلته سلطة النظام وحلفاؤه. هما نظرتان قاصرتان وموظفتان في محاور المسألة السورية، وسيتضح، ولو بعد حين، ((أن الذين يحتمل ان يربحوا هم الذين يفهمون الثورة، أما الذين ما زالوا يؤمنون بسياسة

(43) ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، جورج كتورة (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 267.

(44) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، سليم حداد (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991)، ص 10.

القوة بمعناها التقليدي، ويؤمنون بالتالي بالحرب بصفتها الملاذ الأخير في السياسة الخارجية للعالم، فسيكتشفون في المستقبل غير البعيد أنهم حاذقون في العمل بتجارة بائرة وعاطلة⁽⁴⁵⁾. فالصراع على السلطة في سورية هو صراع متعدد الأبعاد:

1. محلي على السلطة في مواجهة دولة تسلطية بتحالفات عسكرية وأمنية مع كبار التجار والملاك و((التسلطية هي التعبير المعاصر للاستبداد التقليدي))⁽⁴⁶⁾.
2. إقليمي توسعي متمثلاً بالتمدد الإيراني ذي الصبغة الفارسية العدائية في مقابله التركي.
3. دولي تمثله النزعة الروسية جيوبوليتيكياً في معادلة النظام الدولي.
4. إضافة إلى أنه صراع مع الموروث والتقليد والثقافة الدينية دون العصرية بتجلياتها كلها.

إنه الحرية في مقابل صنوف الاستبداد كلها.

الثورة ما لم تترافق مع الحرية، وتنتجها، وتنتج دستورها ودولتها وعقدها الاجتماعي والوطني، فستصبح عنفاً غرضه السلطة، وإقامة سلطة بديل، وأي ثورة لم تكتمل مقومات فعلها في شروط التحرر كافة تصبح مرحلة معاوقة للتحرر البشري، وكفيلة بإعادة إنتاج أعلى درجات التسلط القهري مرة أخرى، والذي كان السبب بقيامها أصلها. فالتحول من الثورة إلى النزاع بل الصراع الدامي العنفي على السلطة ينفي من الجذر مقوم الحرية الذي قامت لأجله الثورة أصلاً، عليه، ومما سبق نستنتج:

1. فرضية الثورة السلمية تحققت بمعاييرها كلها إلا أن فشلها بإجراء التغيير السياسي لا يعني أبداً فشلها، ولا يعني سوى أن العسكرة كانت ممر اجباري أفقد الثورة سلميتها ومدنيتها، فالجميع قد خذل السوريين بحسب أنجلينا جولي في التايم الأميركية مؤخراً.
2. العسكرة والعنف أظهرتا مستوى عمق الشروخ الأفقية والعامودية في البنية المجتمعية، من حيث إذكاء العنف الطائفي، واستدعاء النزعة الغريزية في القتل المجاني، وهذا لم يدرس جيداً في فحوى الخطاب السياسي للثورة وقواها السياسية من حيث عدم

(45) أرندت، في الثورة، مرجع سابق، ص 22.

(46) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 355.

قدرتها على التأثير في الواقع المجتمعي الأهلي ((الحذاء يمكن ان يتحول للضرب، والدين كمجموعة من قواعد المعاملة يمكن أن يتحول إلى أفيون الشعوب، ما يحتم العودة إلى الوظيفة الأساسية للغات: التأثير في الآخر))⁽⁴⁷⁾.

3. «الأسلمة» و«العلمنة» محض مقولتين وظيفيتين في معادلات الحرب السورية، تم استثمارهما لأغراض جيوبوليتيكية فقط، وفق قواعد النظرية الرابعة السياسية المبنية على عنصرية روسية تعمل على الاستثمار في معادلات الشعوب أنثروبولوجيا كما حروب الممرات البرية والوصول للمياه الدافئة⁽⁴⁸⁾، في مقابل القطبية الأميركية الوحيدة للهيمنة العالمية.

4. التطرف والإرهاب مؤشرا كفاية شرط العنف الدولي، ومقدمة لتحقيق الدول الكبرى مصالحها في سورية، ومرحلة إجبارية دولية فرضت على الشعب السوري لتفريغ الاحتقان العالمي بين الصعود الروسي بمحوره الأوراسالي وبين الهيمنة الأميركية وحيدة القطب على العالم، مع تراجع فج في القيم الإنسانية العامة وشرعيتها الحقوقية العامة.

5. الأيديولوجيات المعارضة السورية السياسية، أيديولوجيات كلاسيكية تباينت بين السلمية والعسكرة، ودخلت برضاها في المعادلات الدولية، فإن كانت معارضة تاريخية لسلطة النظام، لكنها دخلت الثورة من بوابة النزاع على وهم القيادة الثورية في ما بينها والوصول للسلطة سياسيًا بدلاً من النظام، متمثلة بالأيديولوجيات ذاتها المهزومة بعنصر أيديولوجي حالم الذي ((يهدد في حال تضخمه وحجبه تضاريس الواقع، إلى تحويل الأخير إلى طوباوية مبتورة الجذور عن الواقع العياني))⁽⁴⁹⁾، وما لم تنبذ خلافاتها الأيديولوجية، وتخوض معركة المشروع الوطني على أرضية الاختلاف والتنوع كشرط بناء العقد الاجتماعي ونهاية عصر الاستبداد وهيمنة الحزب الواحد، فستسقط بتقادم التاريخ.

6. الحرية ليست شعارًا ثقافيًا أو هدفًا سياسيًا قابلاً للتحقق بطريقة مواربة أو ممارسة سياسية نفعية، بل هي التغيير الكلي الذي يشمل جوانب الإنسان كلها في أجوبته عن وجوده العام والشخصي بأن معًا، وما لم يجد تلك الأجوبة في الثورة فسيتحول تلقائيًا إلى الانكفاء عنها، وربما الوقوف ضدها.

(47) أيريك بويسنس، السميولوجيا والتواصل، جواد بنيس (مترجمًا)، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2017)، ص 22.

(48) Dugin, Alexander, The Fourth Political Theory, 2012, Translated by: Mark Sleboda & Michael Miller-man, 1st edition, London, ARKTOS MEDIA LTD, p52-55.

(49) ياسين الحافظ، الهزيمة والأيديولوجية المهزومة، (بيروت: دار الطليعة، 1987)، ص 116.

7. عامة الشعب كان في كارثة ودوامات لا تنتهي بين مطارق السلطة وعنقها وبين تنام النزاع على السلطة العنيف، ومطارق المشروعات الفصائلية والإقليمية، وضعف التمثيل السياسي والثوري لحقوق الشعب في المحافل الدولية مقابل البحث عن التمثيل الشكلي في مؤسسات وفصائل تنامت على حساب كل شيء، فبات الكل في كارثة كبرى.

8. تبدو الحلول المتاحة اليوم في سورية حلولاً جزئية تتمثل في مجموع المعادلات السابقة في النزاع الدامي على السلطة، ربما يكون عنوانها الأبرز «ما فوق سوتشي الروسي، وما دون جنيف الأممي» وإحدى محطاتها اللجنة الدستورية، وهي حلول تقاسم نفوذ سياسية وعسكرية لن ترضي أطراف النزاع السوري بذاتها، لكنها مرحلة يجب أن تنتهي وتقف عند حدودها قبل تطورها العالمي الكارثي، ولربما تدشن مرحلة حياة جديدة للسوريين سياسياً ومدنياً تمثل موجة أخرى متصاعدة في الثورة عندما تبدأ معها ملامح إرادة شعبية لتلاقي مفهوم المصلحة العامة والثورة الفكرية المعرفية ضد أطراف النزاع المميته كلها حتى اليوم، في مشابهة تاريخية لمجريات الحداثين الفرنسي والأوروبي القرن التاسع عشر ((حين شهد العام 1830 ابتكاراً أكثر راديكالية في مجال النشاط السياسي، وهو بروز الطبقة العاملة قوة مستقلة واعية ذاتها سياسياً في بريطانيا وفرنسا، وحركات قومية في عدد كبير من البلدان الأوروبية. وتغيرات أساسية في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد في تاريخ التصنيع والزحف الحضري، وفي تاريخ الفنون والأيدولوجيا وصولاً حتى ثورات (1848))⁽⁵⁰⁾.

الثورة هي التغيير الكلي، والصراع العنفي تعويم للعنف والاختلاط والفوضى، وتنافس على السلطة يجتزي مشروع الدولة لمجرد سلطة، وهذا ما يجري لليوم طوال سنوات الحرب كصراع متعدد الأقطاب، سيبقى عائقاً أمام إمكان التغيير المفترض لحلم الثورة الأولى، لكنها تبدو مراحل زمنية وممرات إجبارية تم خوضها عنوة. لتقف كل أشكال الاستبداد الديني والعسكري والموروث القيمي المغرق بالانغلاق والعنف الدولي في مواجهة هذا الانتقال والتحقق، لذلك هي ثورة طويلة زمنياً لن تأتي بنتائجها العصرية قريباً، حتى وإن وصلت إلى نتائج سياسية راهنة بحسب مقررات 2015/2254 بحكومة انتقالية، فلن تمثل سوى تسوية للمعادلات الدولية الجيوسياسية على خلفية جيوعسكرية، أو هيمنة عسكرية شبه مطلقة مرعية روسياً، لكنها ستبقى راهنة زمنياً بعمق اعتلاجات عصر الحرية الجديد، فهو ربيع عربي كما كان الربيع الأوروبي قبل قرون، وسيأخذ دورته الزمنية،

(50) إيريك هوبزباوم، عصر الثورة أوروبا بين 1789 و1848، فايز الصباع (مترجماً)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص

والذي أتمنى أن يكون العام 2011 ثورة قابلة لأن تكون مفصلاً تاريخياً كما كانت ثورة عصر الأنوار الأوروبية ((فإذا كان العام 1789 مجرد انتفاضة شعب واحد، بدا الآن وكأنه ربيع الشعوب في القارة الأوروبية برمتها))⁽⁵¹⁾.

خاتماً

أعترف مبدئياً أن هذه الدراسة لا ترضيني في كفاية غرضها، فكم وددت تدوين كل لحظة في سنواتها العجاف، كل صرخة فيها، كل ألم، شهادة كل معتقلها، أوجاع المحاصرين والمهجرين، اضطراب شبابها إلى حمل السلاح وكل مواضعها وتحولاتها. كما لا تتسع الكلمات لإنصاف أصحاب الحقوق، معترفاً بأن التحليل السياسي والمنهجي المقارن ظالم في كونه لن ينصف أصحاب المشاعر والوجدان، وكل من قضى معتقداً أنه على حق.

لكن ما يشفع للكتابة أنها محاولة في تقصي الراهن واستشراف الممكن والمستقبلي، فالثورة في مبدئها كلمة وفكرة، طالما ردها شباب الثورة السوري في بواكيرها، وأصروا عليها، ومثلها أحد أبناءها في كفر نبل، رائد فارس الذي اغتيل على يد مجهولة 2018: "الثورة فكرة والفكرة لا تموت"، فرسمها شباب كفر نبل جدارية تخلد نشاطهم السلمي، كما تحاول آلة الحرب اليوم أكل كفر نبل كلها. وهذا خلاف ما اعتمدته ايدولوجيات القوة والصراع على السلطة مستنفدة الثورة في ذاتها، ففي ((ثورات الربيع العربي كانت الفكرة هي القائد والرمز والمحرك))⁽⁵²⁾.

الكتابة لن تأتي بالسلطة ولا بنجاح الثورة، لكنها، عليها زاداً وتجربة ومعرفة لأبنائنا من بعد ف((لا يبدو أن الناس يتوقعون الثورة لأنفسهم بل لأطفالهم فالثورة الفعلية مفاجئة دائماً))⁽⁵³⁾، فقد أذهلتنا هذه الثورة بتقلباتها كلها، وأعترف أن أخطأنا فيها كانت أكبر من تصويباتنا حيث وما ضرورة الفعل باللغة والكتابة سوى جانب مهم في الثورة والتحرر من سلطة اللغة ولغة السلطة ففي ((اللغة

(51) هوبنباوم، مرجع سابق، ص 224.

(52) وائل غنيم، الثورة 2.0، (القاهرة: دار الشروق، 2012)، المقدمة.

(53) برينتن، مرجع سابق، ص 24.

خضوع وسلطة يمتزجان بلا هوادة، فاذا لم تكن الحرية مجرد القدرة على الانفلات من قهر السلطة، فلا مكان للحرية إلا خارج اللغة⁽⁵⁴⁾.

هي ثورة شهد العالم، كما الله، على حضورها، عشناها وجداناً وروحاً وفكرًا، حملناها ورعينها كما الأطفال، فقد «تجرأنا على الحلم ولن نندم على الكرامة» كما وثقت السورية وعد الخطيب التي رشحت لجائزة الأوسكار عن فيلمها الوثائقي «إلى سما»، وذلك مهما تباينت وتعددت الفرضيات والطرق والأدوات؛ فذلك الألم كما الحلم لم ينته بعد، فهو عصر الحريات، وما تلاه إلى اليوم قاسٍ وكرثي يجب أن يعالج.

سورية اليوم باتت كارثة كبرى عالمية، وما بوادر حلولها الممكنة ليست سوى حلول جزئية سياسية وعسكرية وتقاسم نفوذ، ومهما امتدت زمنًا فهي لا تعبر إلا عن الشق المادي للثورة، أما شقها المعرفي قيد الإنتاج وقيد العمل، حين اكتمالهما معًا ستعبر الثورة إلى ضفة أخرى، كفصل تاريخي يغير في قواعد المصالح والحقوق والأفكار كما الثقافة، حين تغدو الحرية ثقافة عامة، والسلطة وسيلة تداول، والعصرية عنوانًا، والمعرفة فضاءها الرحب.

(54) رولان بارت، درس السميولوجيا، بنعبد العالي (مترجمًا)، ط2، (الدار البيضاء: توبقال للنشر، 1993)، ص 14.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

1. أرندت. حنا، في الثورة، عطا عبد الوهاب (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).
2. أرندت. حنا، في العنف، إبراهيم العريس (مترجمًا)، ط2، (بيروت: دار الساقى، 2015).
3. الإمام. صلاح، أشهر الثورات في التاريخ، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011).
4. الحاج صالح. ياسين، الثورة المستحيلة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2017).
5. الحافظ. ياسين، الهزيمة والأيديولوجية المهزومة، (بيروت: الطليعة، 1987).
6. العيادي. عبد العزيز، ميشال فوكو: المعرفة والسلطة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1994).
7. النقيب. خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
8. بارت. رولان، درس السميولوجيا، بنعبد العالي (مترجمًا)، ط2، (الدار البيضاء: توبقال للنشر، 1993).
9. برينتن. غرين، تشريح الثورة، سمير الحلبي (مترجمًا)، ط1، (دبي: كلمة للنشر، 2009).
10. بشارة. عزمي، في الثورة والقابلية الثورية، ط1، (بيروت: المركز العربي للدراسات،

(2012).

11. بورديو. بير، الرمز والسلطة، عبد السلام بنعبد العالي (مترجمًا)، ط3، (الرباط: توبقال للنشر، 2007).

12. بويسنس. أيريك، السميولوجيا والتواصل، جواد بنيس (مترجمًا)، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2017).

13. دوفرجييه. موريس، علم اجتماع السياسة، سليم حداد (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1991).

14. غنيم. وائل، الثورة 2.0، (القاهرة: دار الشروق، 2012).

15. فيبر. ماكس، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، جورج كتورة (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

16. معدى. الحسيني، موسوعة أشهر الثوار في العالم، (القاهرة: دار النهار، 2012).

17. موسى. سلامة، كتاب الثورات، (القاهرة: هنداوي، 2014).

18. هوبزباوم. إريك، عصر الثورة أوروبا بين 1789 و1848، فايز الصباغ (مترجمًا)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007).

باللغة الإنكليزية

1. Dugin, Alexander, The Fourth Political Theory, Translated by: Mark Sleboda & Michael Millerman, 1st edition, (London: ARKTOS MEDIA LTD, 2012).